الشراكة من أجل التنمية
25 عاماً

المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار و إئتمان الصادرات
ICIEC

تقرير المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات بشأن أهداف التنمية المستدامة

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

كلمة الرئيس التنفيذي

إن إقرار المجتمع الدولي لأهداف التنمية المستدامة، التي تتألف من 17هدفًا، وأجندة الأمم المتحدة لعام 2030، قبل ثلاث سنوات، قد افتتح انطلاق مرحلة جديدة وطموحة من الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على مستوى العالم؛ إذ تؤدي "أهداف التنمية المستدامة" دورًا مهمًا في توجيه الدول والمواطنين ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية ومنشآت القطاع الخاص نحو تحقيق التنمية المستدامة والرخاء العالمي. فلقد وُضعت تلك الأهداف انطلاقًا من الوعي التام بالحاجة إلى تضافر جهود دول العالم تحت مظلة مشتركة من الأهداف.

وعليه، تعهدت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات بتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" على نحوٍ يتماشى كليًّا مع الأهداف طويلة الأمد التي وضعتها "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" ("المجموعة") على رأس أولوياتها، تلك الأهداف المتمثلة في العمل على تحقيق التقدم والرخاء في الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات ("الدول الأعضاء في المؤسسة")؛ فنحن نسعى، من خلال تأمين التجارة والاستثمار، إلى تعزيز النمو والازدهار وتوسيع نطاق التطور والتنمية في الدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك باتباع منهج مرن يقبل التطور ويتيسر معه التكيف مع أي تغيرات تطرأ على البيئة الخارجية المحيطة بالدول المذكورة. والتجاوب مع مثل هذه التغيرات وإدماجها بسهولة ويسر، ونسعى أيضًا لتعزيز الترابط والتواصل فيما بين هذه الدول من جانب، وترابطها وتواصلها مع دول العالم من جانب آخر.

من المعلوم أن تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، بل وتحقيق أي أثر منتظر من التنمية طويلة الأمد أيًّا كان نوعها، يستلزم الأدوات المالية التي تمكن من الاعتماد على موارد القطاع العام من أجل تعبئة موارد تمويل أخرى يستفاد منها على المستوى الاستراتيجي. ومن ثم، أشعر بالفخر عندما أشهد نجاح المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات في تيسير حركة التجارة والاستثمار حسب مبادئ الشريعة الإسلامية. علاوة على ذلك، نحن نعمل جاهدين على المساهمة في تنفيذ استراتيجيات ومشروعات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" الهادفة للدفع بتحقيق "أهداف التنمية المستدامة" في الدول الأعضاء.

وقد أكدت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات على أن دورها التنموي وما يتبعه من إسهامات في الدول الأعضاء يرتبط بالأهداف الستة التالية من "أهداف التنمية المستدامة:

"القضاء التام على الجوع"، بتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

"الصحة الجيدة والرفاه"، بضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

"طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"، ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة ونظيفة للجميع.

"العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، تعزيز النمو الاقتصادي الدامج والمستدام، والتوظيف و العمل اللائق.

"الصناعة والابتكار والبنية التحتية"، إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار.

"عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"، تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وفي إطار السعي نحو تحقيق تلك الأهداف، توفر المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات ضمن أنشطتها، حماية شاملة لكل من البنوك، والمصدِّرين والمستوردين الذين يتاجرون في السلع والخدمات المتعلقة بالقطاعات الرئيسية مثل قطاع الصحة وقطاع الزراعة وقطاع الطاقة، وكذلك في القطاعات التي توفر مستويات عالية من فرص العمل مثل قطاع النسيج. وقد كان لنا كذلك دورا فعالا في دعم كبار المستثمرين وأبرز المشروعات والمنشآت التجارية التي تعمل في قطاعيّ الرعاية الصحية والطاقة، وذلك من خلال التغطية التامينية التي نوفرها ضد المخاطر التجارية والسياسية. كما كان لنا إسهاما مضطرد في تقديم تكنولوجيا الطاقة المتجددة في "الدول الأعضاء "، وذلك من خلال دعم العديد من مشروعات توليد الطاقة النظيفة. علاوة على ذلك، تحتل المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات مكانة متميزة لما تؤديه من تغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية المقترنة بمشروعات البنى التحتية الضخمة؛ حيث استمرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات طوال الخمسة وعشرين (25) عامًا المنصرمة في تأدية دورٍ حيوي في تيسير إنشاء مشروعات البنى التحتية المنيعة في "الدول الأعضاء.

تسعى المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات في كل أنشطتها إلى إقامة علاقات عمل وشراكة مع مستثمرين ومؤسسات مالية وشركات تأمين أخرى من أجل تعبئة موارد مالية إضافية. وفي هذا الصدد فإننا نثمن علاقتنا بشبكات "اتحاد برن" و"اتحاد أمان"، وشركائنا من المؤسسات ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية وكل الأطراف الذين استمروا في العمل معنا عن كثب على مدى خمس وعشرين عامًا ونعبر لهم عن امتناننا. إنني لأشعر بالفخر والتميز لكوني عضو في مؤسسةٍ نجحت في إقامة مثل هذه العلاقات المتينة، وكرَّست جهودها لدعم كلٍ من شركائنا ودولنا الأعضاء في طريق السعي قدمًا نحو تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". هذا وسوف نستمر في وضع الاستراتيجيات وتنفيذ العمليات على نحوٍ يتماشى مع المتطلبات دائمة التغير للتنمية في العالم، وإنني على ثقة من أننا معًا، سوف نحقق إنجازات عظيمة.

أسامة القيسي
الرئيس التنفيذي

أهداف التنمية المستدامة:
علامات جديدة على تواصل مسيرة التنمية

منذ ما يقرب من عِقدين من الزمن، ونحن على أعتاب الألفية الجديدة، اجتمعت أطراف المجتمع الدولي بقيادة هيئة الأمم المتحدة لدعم أجندة الأعمال العالمية الشاملة التي وضعت لبحث كيفية مجابهة التحديات الملحَّة التي تعرقل مسيرة التنمية في العالم.

وعلى مدى الأعوام الخمسة عشر التالية ، حفَّزت مبادرة "الأهداف الإنمائية للألفية" الجهود العالمية على نحو غير مسبوق، حيث أسفرت عن خفض معدلات الفقر المدقع إلى النصف. واستفادة من ذلك الزخم قام قادة العالم بالتوقيع على "أهداف التنمية المستدامة" في عام 2015، باعتبارها خطة عمل مُحدَّثة لمجابهة كل التحديات , القائمة منها و المستحدثة. .

تضمنت خطة "أهداف التنمية المستدامة" 17 هدفًا رئيسيا و 160 هدفا تفصيليا لعام 2030 ؛ تضع إطار عمل شامل لتنسيق الجهود العالمية المطلوبة للقضاء على الفقر المدقع و الجوع، ولمحاربة التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، ولمعالجة مشكلة التغير المناخي، ولتحقيق التنمية المستدامة لصالح الجميع.

ومثل ما هو الأمر في الأهداف الإنمائية للألفية ، فإن أهداف التنمية المستدامة أصبحت الآن محورًا رئيسيًّا في برامج وخطط التنمية الخاصة بالحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول الأعضاء في المؤسسة والبالغ عددهم 45 دولة.

وحيث أن مؤسستنا تقدم خدمات التأمين على الاستثمار وائتمان الصادرات، فنحن نساعد الأعضاء لدينا بوسائل عديدة ومتنوعة، لكي يتمكنوا من تنفيذ أجنداتهم التنموية ويحققوا "أهداف التنمية المستدامة". وإن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس بالأمر الجديد على المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات التي تأسست منذ 25 عامًا بصفتها عضوًا في "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" للأجل تشجيع المشترين والموردين في "الدول الأعضاء في المؤسسة" على ولوج الأسواق والإستفادة بالتمويل، والحد من المخاطر السياسية والتجارية المقترنة بالصفقات التجارية، وذلك بغرض الحصول على ذلك النوع من مردود التنمية الذي يمكنه الإرتقاء بالدول وبمستوى المعيشة فيها إلى الأفضل.

ولقد سعينا على مر السنين إلى توسيع نطاق المبادلات التجارية وزيادة تدفق الاستثمار في الدول الأعضاء من خلال إطلاق منتجات وحلول مبتكرة. إن منظومة التأمين واسعة النطاق التي وضعتها المؤسسة طبقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، تيسِّر للمصدرين الوصول إلى مصادر التمويل والدخول إلى أسواق جديدة بما يساهم في زيادة الدخل ويزيد في توفير الموارد الأساسية. كما أن تأميننا لتمويلات البنى التحتية ، يمكن من توفير الخدمات الأساسية و من تشجيع القطاعات التنافسية على خلق فرص العمل والإسهام في تحقيق نمو الاقتصاد القومي للدول.

وبالمثل، تعمل خدمات تأمين الاستثمار التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات على الحد من المخاطر غير التجارية، الأمر الذي يحفز تدفق رؤوس الأموال في الأسواق المعروفة بارتفاع مخاطرها، ويحسن من المناخ الاستثماري العام في "الدول الأعضاء ". مثل هذه الاستثمارات تستهدف في أغلب الأحوال، قطاعات التنمية الاستراتيجية، مثل البنى التحتية والطاقة، وهي القطاعات التي تساهم في كلٍ من نقل المعرفة وخلق فرص العمل وتكامل سلاسل القيمة، تلك الإسهامات التي تستفيد منها المشروعات والمنشآت التجارية المحلية، وعلى وجه الخصوص، المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عناصر جوهرية وحيوية في آلية النمو الاقتصادي الدامج.

خلال الأعوام الخمسة والعشرين، التي هي عمر المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات، والتي ظلت تعمل خلالها على تعزيز الرخاء والرفاهية في "الدول الأعضاء في المؤسسة"، أصبحت "أهداف التنمية المستدامة" بالنسبة للمؤسسة معالمًا تنير الطريق خلال مسيرتها المتواصلة نحو التنمية ودليلًا مرشدًا لها في تشكيل رؤيتها لآفاق المستقبل ووضع استراتيجيتها، ومن ثم، لم يكن للأهداف المذكورة دورًا حيويًا فحسب بل هي تساعد في تحديد نتاج التنمية المنشود تحقيقه في "الدول الأعضاء للسير بها نحو التقدم.

ومن بين "أهداف التنمية المستدامة" السبعة عشر (17) المزمع الانتهاء من تحقيقها مع حلول 2030، هناك ستة (6) أهداف تتماشى كليًّا مع رسالتنا بصفتنا مؤسسة متعددة الأطراف تقوم بتعبئة الموارد اللازمة لجعل أهداف التنمية المستدامة واقعا ملموسا.

القضاء التام على الجوع، تحقيق الأمن الغذائي و التغذية الحسنة, وتعزيز الزراعة المستدامة

بالرغم من خطوات التقدم التي حققتها دول العالم نحو الحد من معدل الفقر المدقع، يوجد ما يزيد على 800 مليون نسمة في شتى أنحاء العالم يعانون من الحرمان المزمن من الطعام ؛ الأمر الذي يجعل من الجوع أكبر التحديات الملحة التي تقف عقبة أمام الجنس البشري في طريقه نحو التنمية؛ ومن ثم، يتضح احتياج البلدان الأقل نموًا لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بها لكي تتمكن من زيادة الإنتاجية ووضع نظم لإنتاج الغذاء ذات قدرة أعلى على الاستدامة مما يساهم في نهاية المطاف في تطبيق نظم زراعية أكثر مرونة تسمح بتحسين سبل تحقيق الاكتفاء الغذائي.

إن غالبية السكان في الدول الأعضاء تحقق دخلها من الأنشطة الزراعية؛ إلا أن وجود المزارعين العاملين على نطاق ضيق، الذين يزودون الغالبية العظمى من السكان بالإنتاج الغذائي المحلي، يجعل مثل هذه الانظمة الاقتصادية تعاني مشقة كبيرة غالبًا في تحقيق الطاقة الإنتاجية القصوى التي تنتجها أراضيها الصالحة للزراعة، ومن ثم، تظل الدول المذكورة فقط مستوردة للغذاء.

تدعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات الهدف(2) من"أهداف التنمية المستدامة"، ألا وهو القضاء على الجوع من خلال التأمين ضد المخاطر المحتملة من كلا جانبي المعادلة، يعني، التجارة والاستثمار في القطاع الزراعي؛ فعلى سبيل المثال، من خلال توفير الحماية الشاملة اللازمة لمصدري السلع الزراعية والوسائل والأساليب التكنولوجية والمعدات المستخدمة في الزراعة، نحن نمكّن مثل هؤلاء المصدِّرين من الاحتفاظ بالمزيد من التدفقات النقدية الثابتة، ومن توسيع دائرة تعاملاتهم وأعمالهم في أسواق الدول الأعضاء ، لأن دون ذلك تكون أعمالهم عرضة لمخاطر كبيرة. وبالمثل، تقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات خيارات التأمين للبنوك القائمة في الدول الأعضاء التي تتعامل مع عملاء يسعون إلى استيراد سلع وخدمات لتكون مدخلات للأنشطة الزراعية.

إضافةً إلى ذلك، فإن "خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية" التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات لمصدري الآلات والمعدات الزراعية، على سبيل المثال، تمكّن مثل هؤلاء المصدِّرين من عقد صفقات عمل في أسواق أعلى مخاطرةً؛ كما أنها تمكن من زيادة فرص الوصول إلى الأصول ذات الإنتاجية العالية. ومن خلال دورنا هذا في سد فجوة تلك الأسواق ، فإننا نساعد منتجي الأغذية المحلية على تحقيق إنتاجية أعلى و إيرادات أكبر، ونمكّن الدول الأعضاء من تقليص اعتمادهم على الواردات.

منذ أن بدانا أعمالنا، دعمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات ذلك القطاع بمبلغٍ **1.3 مليار** دولار أمريكي مساهمةً منها في رفع الإنتاجية والإيرادات لصالح **منتجي الأغذية**، وبخاصةً في الدول الأقل نموًا.

إجمالي حجم الأعمال المؤمن عليها منذ بدء التأسيس، في القطاعات الزراعية حسبلد المشتري (دولار أمريكي)

تسميات الصف	مجموع الأعمال المؤمن
الجزائر	60,875,834
أستراليا	8,129,951
النمسا	78,993
البحرين	360,000
بنغلاديش	200,496,450
كندا	200,702
الصين	2,352,883
قبرص	798,474
الدنمارك	203,580
مصر	207,243,770
فرنسا	11,935,994
ألمانيا	201,618
اليونان	51,161
الهند	461,740
أندونيسيا	59,916,930
إيطاليا	2,272,738
الأردن	25,878,621
المملكة العربية السعودية	50,654,576
كوريا	235,100
الكويت	203,787
لبنان	11,649,006
ماليزيا	3,780,055
موريتانيا	47,520,798
موريشيوس	8,004,176
المغرب	693,498
نيجيريا	9,500,000
سنغافورة	16,668,670
سودان	1,084,994
السويد	599,999
سويسرا	62,918,238

سوريا	1,489,585
غامبيا	2,339,500
توغو	2,749,999
تونس	412,624
تركيا	244,204,739
الإمارات العربية المتحدة	52,384,829
المملكة المتحدة	14,537,546
الولايات المتحدة الامريكية	167,708,872
مجموع	1,280,800,032

زيادة الصادرات الزراعية:

منذ يوليو 2009، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية لدعم صادرات الثروة الحيوانية من السودان إلى المملكة العربية السعودية. كما مكن غطاء إعادة التأمين الذي أصدرته المؤسسة لكلٍ من "شركة شيكان للتامين ولإعادة التأمين" و"الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات" (NAIFE)، من تصدير عدد 1.2 مليون من الأغنام. وقد أدى نجاح الخبرات العملية المذكورة إلى إصدار تغطية تأمينية لمزيد من صادرات الثروة الحيوانية من السودان إلى بلدان أخرى منها مصر والأردن وقطر. وفي 2010، أقر البنك المركزي السوداني أن وثيقة التأمين المبرمة بين المؤسسة و"شركة شيكان للتامين ولإعادة التأمين المحدودة" تعتبر ضمانا لأول طلب. وقد مكن ذلك المصدِّرين من الاستغناء عن تقديم ممتلكاتهم العقارية كضمان إضافي للبنوك، وقد ساعدت هذه المنظومة السودان على أن ت تزيد من صادراتها من الماشية إلى المملكة العربية السعودية حتى وصلت إلى ما يزيد على 200 مليون دولار أمريكي في 2011 و2012.

200
مليون دولار أمريكي
في 2011 و2012

دعم صغار المزارعين:

تزرع السودان مجموعة متنوعة من المحاصيل، وقد أصدرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات وثيقة تأمين مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ضد مخاطر المصادرة ونزع الملكية ، لصالح "بنك التجارة والتنمية لدول شرق وجنوب أفريقيا" لتغطية تسهيلات تمويلية "بالمرابحة" بمبلغ قدره 199.5 مليون يورو تمنح إلى "البنك الزراعي السوداني" الذي يدعم صغار المزارعين ليصدروا إنتاجهم من "ذرة السورغم" و"السمسم"، وقد ساهمت القروض التي صدرت ضمن التسهيلات المذكورة في زيادة الإنتاجية الزراعية في السودان من خلال إتاحة البذور والاسمدة على نطاق أوسع، والمتوقع أن يكون عدد المزارعين وأسرهم الذين استفادوا من وراء ذلك، أكثر من 1 مليون مزارع.

199.5
مليون يورو

٣ الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتع الجميع بحياة صحية و تعزيز الرفاهية في جميع الأعمار

في حين يشهد متوسط العمر المتوقع ارتفاعًا ملحوظًا على الصعيد العالمي، نجد أن صحة الإنسان ورفاهيته لا يزالان يشكلان تحديًا ملحًا يعرقل مسيرة التنمية في البلاد الأقل نموًا، حيث يأتي الموت بصفة سنوية ليقبض أرواح الملايين بسبب أمراض كان بالإمكان الوقاية منها، لولا نقص الرعاية الصحية الأساسية والافتقار للعلاج والدواء.

من أكثر الأمور المثيرة للذهول، أن عدد الأطفال الذين يموتون سنويًا قبل أن يبلغوا الخامسة يزيد على خمسة ملايين، علمًا بأن أربعٍ من بين كل خمس حالات وفاة من هؤلاء الأطفال، تحدث في كلٍ من جنوب آسيا والدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، هذا برغم الجهود الكبيرة المبذولة على مستوى العالم والتقدم الناتج عن مثل هذه الجهود؛ وفي مناطق البلدان النامية، تحدث غالبية حالات الوفاة الناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة (وفيات الأمومة)، حيث نجد أن السيدات اللاتي تتلقين الرعاية الصحية اللازمة لهن يبلغ عددهم

مستشفى مدينة أضنة ، تركيا

فقط نصف إجمالي عدد السيدات في هذه المناطق، وأن معدل وفيات الأمومة أعلى 14 مرة مما هو عليه في مناطق البلاد المتقدمة.

إن الحاجة الملحة لإتاحة الرعاية الصحية للجميع تظهر جليةً في الهلاك الذي دائمًا ما يسببه فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يعد السبب الرئيسي في وفاة الشباب في سن المراهقة في أفريقيا، وكذلك في وفاة السيدات في سن الإنجاب في شتى أنحاء العالم.

ولكي تساهم في معالجة مثل هذه التحديات الملحة، وتدعم أحد أهداف التنمية المستدامة المتمثل في توفير حياة مليئة بالصحة والعافية للجميع، تقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات خدمات التأمين لمصدري المستلزمات والمعدات الطبية والمستحضرات الدوائية الصيدلانية، بما يتيح لهم توريد أنظمة الرعاية الصحية لأسواق الدول الأعضاء ولمختلف الأسواق في شتى أنحاء العالم.

وفرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات تأميناً بما يزيد على **500 مليون** دولار أمريكي حتى يومنا هذا في التجارة والاستثمار في **قطاع الرعاية الصحية**، بما يدعم استيراد المستلزمات الطبية، وإنشاء المستشفيات، وغير ذلك من المشروعات العديدة التي تساعد الدول الأعضاء في تعزيز قدرتها على توفير الرعاية الصحية للجميع.

ذلك نحن أ نساهم بقوة وفعالية في دعم غالبية المستثمرين والمشروعات والمنشآت التجارية ممن يعملون في قطاع الرعاية الصحية، وذلك من خلال توفير التغطية التأمينية وإصدار وثائق التأمين لصالح الدول الأعضاء ضد المخاطر السياسية والتجارية المقترنة بمشروعات الرعاية الصحية ذات الأهمية الاستراتيجية. إن التأمين لدى مؤسستنا يمنح المستثمرين الثقة اللازمة لكي يعتمدوا مشروعات ضخمة في مجال الرعاية الصحية، مثل مشروعات إنشاء مؤسسات ومرافق طبية وعلاجية جديدة. ومن ثم، أصبحت الدول الأعضاء قادرة على توفير خدمات الرعاية الصحية لمواطنيها. وفي الوقت ذاته، فإن تغطية تمويل البنى التحتية التي نقدمها لمختلف المبادرات بما في ذلك تحسين شبكات الماء الصالح للشرب، تؤثر جوهريًا على صحة الأفراد في البلدان الأعضاء وتحديدًا في البلدان الاقل نموًا.

إجمالي حجم الأعمال المؤمَّن عليها منذ بدء العمل في قطاع الرعاية الصحية حسب بلد المشتري (دولار أمريكي)

تسميات الصف	مجموع الأعمال المؤمن
الأردن	484,814
لبنان	2,962,408
تركيا	509,413,940
المبلغ الإجمالي	512,861,163

الارتقاء بمستوى منظومة الرعاية الصحية في تركيا:

منذ 2015، ظلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات تدعم تركيا في تطبيق برنامجها الذي وضعته لتطوير وإصلاح منظومة الرعاية الصحية تطويرًا شاملًا. وإلى جانب ما تقدمه "المصارف الإنمائية متعددة الأطراف" مثل "البنك الإسلامي للتنمية" و"البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية" (EBRD)، و"مصرف التجارة والتنمية لمنطقة البحر الأسود" (BSTDB)، قدمت "المؤسسة" غطاءً تأمينيًا لأربعة مستشفيات بمبلغ 142 مليون يورو، وغطاء إعادة تأمين لصالح "وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف" (MIGA) بمبلغ 30 مليون يورو لبناء "مستشفى إيلازيج في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص"، علمًا بأن

المستشفيات التي تم دعمها سوف توفر ما يقرب من 3000 سرير، وتخدم ما يقرب من 10 مليون مريض.

30
مليون يورو

142
مليون يورو

معالجة النقص الحاد في المياه:

يُعدّ الحصول على مياه الشرب عنصرًا حيويًا لصحة الإنسان؛ في حين أن بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عمان تعاني من نقص مياه الشرب, لذلك أصدرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات اثنتين من وثائق التأمين عل مخاطر إبطال العقود لمساعدة دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير المزيد من الماء الصالح للشرب. صدرت وثيقة التأمين الأولى بشأن إنشاء محطة لمعالجة الماء، وكل ما يخص ذلك الإنشاء من التصميم الهندسي والرسومات الهندسية والتوريدات اللازمة، وذلك بقيمة تزيد على 75 مليون دولار أمريكي. أما وثيقة التأمين الثانية، فقد صدرت لدعم توريد خدمات الحفر اللازمة لأكبر محطة تحلية ماء في الإمارات العربية المتحدة، وذلك بقيمته 46.5 مليون دولار أمريكي. أما في سلطنة عمان، فقد أصدرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات غطاء تأمينيا بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي للحماية من مخاطر عدم السداد لصاحب مشروع إنشاء محطة لتحلية الماء، وكان ذلك أول مشروع بنى تحتية تدعمه المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات في السلطنة ، وسوف يضيف ذلك المشروع 45000 متر مكعب من طاقة إنتاج الماء العذب القصوى في اليوم.

75
مليون دولار أمريكي

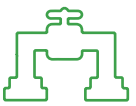

46.5
مليون دولار أمريكي

12
مليون دولار أمريكي

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة, و نوعية موثوقة ومستدامة وعصرية للجميع:

إن تحقيق ذلك الهدف يساعد على نحوٍ فعال في تحقيق معظم "أهداف التنمية المستدامة" أو ربما جميعها، ابتداءً من القضاء على الفقر والجوع وحتى رفع مستوى الصحة وخلق فرص عمل لائقة. وفيما يخص الطاقة، نجد أن ما يقرب من 1 مليار نسمة في العالم لم تصلهم حتى الآن الطاقة الكهربائية، بينما ثلاثة أضعاف هذا العدد يفتقرون إلى مصادر آمنة ومستدامة لوقود الطهي.

ومن ذلك المنطلق، جاءت مشاركة المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات في قطاع الطاقة، إذ يظهر بوضوح أثر هذه المشاركة الملموس في الدول الأعضاء ؛ فنطاق عريض من الصفقات التجارية التي نؤمِّن عليها تساهم في التنقيب عن النفط والغاز، وتطوير شبكات الكهرباء، واستيراد المعدات والتكنولوجيا بما يساعد على ثبات أسعار مصادر إمدادات الطاقة، وخفض تكلفتها، والوصول إلى حد الاكتفاء الذاتي من الطاقة في أسواق الدول الأعضاء.

مشروع الطاقة الشمسية ، مصر

ومنذ نشأة المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات ونحن نؤدي دورًا رئيسيًا في دعم التجارة والاستثمار في قطاع الطاقة في الدول الأعضاء . وبالنظر إلى المواقع الجغرافية التي تحتلها العديد من البلدان الأعضاء وكذلك الأنظمة الاقتصادية المعتمدة في هذه البلدان، نجد "قطاع البتروكيماويات" واحدًا من القطاعات الرئيسية المحركة للصادرات والدافعة بها قدمًا، وهو ثاني أكبر القطاعات التي تستفيد من خدمات "تأمين ائتمان الصادرات" التي تقدمها المؤسسة.

في السنوات الأخيرة، حيث أخذت الحكومات، والمعنيين في القطاع، ومؤسسات التنمية تتفاعل وتهتم مثلنا بالتحديات التي يفرضها تغير المناخ، بدأت المؤسسة تؤدي دورًا فعالًا ومؤثرًا بقوة في إتاحة التسهيلات اللازمة لمشروعات الطاقة المتجددة في البلدان الأعضاء ، وتساعد في استيراد الوسائل والأساليب التكنولوجية واستخدامها في مشروعات البنى التحتية الوطنية مثل إنشاء أنظمة الطاقة الشمسية ومحطات توليد طاقة الرياح.

طوال مدة اضطلاع المؤسسة بمسؤولياتها، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية بما يزيد على **15 مليار** دولار أمريكي في **مشروعات الطاقة المتجددة**، وبصفة متصاعدة في **التكنولوجية**، بما في ذلك محطات توليد طاقة الرياح و توليد الطاقة الشمسية صغيرة النطاق.

إجمالي حجم الأعمال المؤمَّن عليها منذ بدء العمل في قطاع الطاقة حسب بلد المشتري (دولار أمريكي)

تسميات الصف	مجموع الأعمال المؤمن
الجزائر	311,016,165
أنغولا	1,609,573
الأرجنتين	256,080
أستراليا	243,650,950
النمسا	62,545,305
البحرين	49,723,901
بنغلاديش	101,133,304
بلجيكا	103,054,747
بنين	21,552,657
البوسنةوالهرسك	17,427,519
البرازيل	23,511,884
بوركينا فاسو	2,242,730
الكاميرون	168,633,631
كندا	102,295,952
تشاد	439,103
الصين	75,565,450
جمهورية الكونغو	793,560
ساحل العاج	258,153,488
قبرص	2,035,780
الدنمارك	60,739,529
الإكوادور	8,462,195
مصر	1,094,843,671
أثيوبيا	246,522,323
فنلندا	92,651,654
فرنسا	210,993,203
الغابون	68,179,360
ألمانيا	155,903,937
غانا	80,148,677
اليونان	37,693,046
غينيا	57,264,676
هونج كونج	3,416,917
الهند	504,601,440

أندونيسيا	15,762,549
إيران	43,231,781
أيرلندا	38,232,429
إيطاليا	194,168,126
اليابان	12,956,292
الأردن	270,102,330
كازاخستان	29,424,687
كينيا	117,229,174
المملكة العربية السعودية	3,341,902,562
كوريا	58,635,951
الكويت	199,290,353
لبنان	532,706,481
ليبيا	29,085,667
مقدونيا	1,310,152
مدغشقر	961,420
ماليزيا	7,259
جزر المالديف	66,169,422
مالي	96,719,494
مالطا	346,122
موريتانيا	80,872,831
موريشيوس	4,972,766
المكسيك	8,789,539
المغرب	141,146,294
موزمبيق	102,097
نيبال	2,374,879
نيوزيلندا	23,587,253
نيجيريا	52,732,509
النرويج	69,613,855
أومان	150,709,636
باكستان	509,303,872
بيرو	30,462,511
بولندا	1,397,500
البرتغال	7,798,371
دولة قطر	101,095,618
رومانيا	373,452
رواندا	18,479,305
السنغال	51,402,764
سنغافورة	60,518,098
جنوب أفريقيا	378,509,354
إسبانيا	294,100,795
سودان	266,114,755
السويد	24,045,292
سويسرا	96,239,651
سوريا	37,271,485
تايوان	115,518,180
تنزانيا	16,972,136
تايلاند	25,309,936
هولندا	33,076,814
توغو	38,305,038
تونس	53,255,923
تركيا	711,606,147
أوغندا	7,932,116
الإمارات العربية المتحدة	1,406,465,791
المملكة المتحدة	905,518,387
الولايات المتحدة الامريكية	535,497,176
اليمن	3,509,226
زامبيا	16,435
المبلغ الإجمالي	15,488,673,999.70

مشروع الشارقة لتحويل النفايات إلى طاقة:

"مشروع الشارقة لتحويل النفايات إلى طاقة" هو أول مشروع من نوعه يتم تمويله في منطقة الخليج، بعد أن بدأت في الابتعاد عن مدافن القمامة واستبدالها بحلول صديقة للبيئة. تدير "مشروع الشارقة لتحويل النفايات إلى طاقة" اثنتين من شركات الطاقة النظيفة بالإمارات، "مصدر" و"بيئة"، وسوف يساعد إمارة الشارقة على التخلص نهائيًا من النفايات المدفونة بحلول 2020، وعلى المساهمة في تحقيق الهدف الذي تسعى الإمارات إلى تحقيقه مع حلول 2021، والمتمثل في تحويل 75% من النفايات الصلبة المدفونة إلى طاقة. قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات غطاءً تأمينيًا لتمويل إنشاء المشروع، من خلال الشراكة مع نظيراتها من المؤسسات المالية التي تشمل: شركة ميتسوي سوميتومو المصرفية SMBC، وبنك سيمنز، وبنك أبوظبي التجاري، وصندوق أبوظبي للتنمية، وستاندرد تشارترد، وفازت المؤسسة الإسلامية عن مساهمتها في هذا المشروع، بجائزة أفضل صفقة في قطاع الطاقة النظيفة بالشرق الأوسط للعام 2018 التي تقدمها مجلة "بروجكت فاينانس إنترناشيونال" المعنية بأفضل المشروعات الممولة دوليًا.

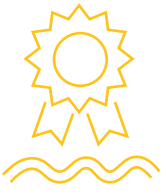

2018
الجائزة الدولية لتمويل المشاريع

الإستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة:

من بين آخر مشروعاتنا، التغطية التي أصدرتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات للتأمين ضد المخاطر السياسية المقترنة باستثمار أسهم بمبلغ 68 مليون دولار أمريكي في إنشاء أربع محطات للطاقة الشمسية بقدرة 50 ميجاوات، وهذه المحطات تشكل جزءًا من "مجمّع بنبان للطاقة الشمسية" الذي يعمل بقدرة 1.8 جيجاوات في أسوان بمصر ، مضيفًا الطاقة الخضراء إلى المجموعة. وفي تركيا، أعدنا تأمين بيع سلع رأسمالية من الدنمارك لإنشاء أربع محطات لتوليد طاقة الرياح بمبلغ إجمالي قدره 370 مليون دولار ، حيث تعمل هذه المحطات على خفض واردات الكهرباء، وتحسين البنية التحتية لخط التحويل المحلي.

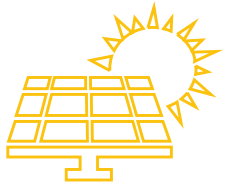

68
مليون دولار أمريكي

370
مليون دولار أمريكي

مشروع تحويل النفايات إلى طاقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

تحسين البنية التحتية لمشروعات الطاقة:

يعاني قطاع الكهرباء في السودان أشد المعاناة من ضعف البنية التحتية الذي يؤدي إلى تكرار انقطاع التيار الكهربائي، وفي عام 2000، سعت الدولة لتطوير محطات الكهرباء الرئيسية والفرعية وخطوط التحويل وشبكات التوزيع. وعليه، طلبت "شركة الكهرباء الوطنية" التي تولت إدارة المشروع من بعض المورِّدين في العديد من الدول الأعضاء تزويدها بالمعدات والخدمات الفنية التي بشأنها أمنت المؤسسة على الائتمان ذو الصلة. كما قدمنا أيضًا غطاءً تأمينيًا لمشروع كهرباء نهر النيل الذي يعد مبادرة هدفها توفير المزيد من الطاقة الكهربائية في السودان، وكان ذلك المشروع يشمل توريد وتركيب كابلات ومحولات لتوسيع نطاق شبكة الكهرباء المحلية.

تعزيز ودعم الاكتفاء الذاتي من الطاقة:

انطلاقًا من سعي الدول الأعضاء في أن يصلوا إلى المزيد من الاكتفاء الذاتي من الطاقة، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات تأمين ضد المخاطر المقترنة بالتنقيب عن النفط والغاز في كلٍ من مصر وباكستان وساحل العاج؛ حيث قدمنا لشركة "أباتشي إيجبت" تأمينا للإستثمارات التي وُجِّهت إلى التنقيب عن النفط والغاز في مصر في الصحراء الغربية الغنية بالنفط والغاز وغزارة إنتاج كل منهما. وفي ساحل العاج، أجرينا إعادة تأمين بمبلغ 40 مليون دولار لتمويل إنتاج الغاز والنفط، وسوف تساهم صفقة إعادة التأمين هذه في خفض تكاليف الكهرباء. أما في باكستان، فقد أصدرنا اثنتين من وثائق التأمين ضد المخاطر المقترنة بتمويل مشروع شركة "أوشن باكستان" لتطوير إنتاج الغاز والنفط بموجب ثلاث من عقود الامتياز، ذلك المشروع الذي سوف يساعد في خفض الواردات من الغاز والنفط ويدعم البلد في سعيه للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

محطة كيز لتوليد الكهرباء ، مالي

تعزيز النمو الإقتصادي الدامج والمستدام وتوفير الوظائف والعمل اللائق للجميع

بالرغم من التحسن المستمر في إنتاجية العمالة ومعدلات التوظيف في العالم، لايزال عدد كبير من التحديات قائمًا في مجال تحقيق نمو اقتصادي شامل، وضمان توفير فرص عمل لائقة وكريمة للجميع، والتغلب على الفجوة في أجور النساء العاملات، وعلى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، وانخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

لقد وصل معدل البطالة العالمي إلى أدنى درجاته خلال عقدٍ من الزمن، مما يدفع الغالبية من العاملين حاليًا إلى اللجوء إلى أعمال غير رسمية وغير نظامية، وبالرغم من ذلك نجد مئات الملايين لا يزالون يعانون من الفقر.

نحن نعمل، من خلال ما نقدمه من التسهيلات اللازمة للتجارة والاستثمار ، على الدفع قُدمًا بعجلة النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء من أجل خلق فرص عمل وزيادة تدفقات رؤوس الاموال وتنشيط حركة الأعمال والمشروعات التجارية وازدهارها وتنمية القطاعات الغنية بالوظائف مثل قطاع الزراعة وقطاع التصنيع. نحن أيضًا نساعد، من خلال تأمين توريد السلع الرأسمالية والسلع الاستراتيجية من الخارج إلى داخل البلاد، في توفير المدخلات الأساسية اللازمة لإنتاجية الأنشطة التجارية المحلية، ولمشروعات البنية التحتية المحلية التي تتطلب تحسين مستوى شبكات وسائل الاتصالات ، وشبكات الطاقة، وشبكات المواصلات؛ تلك المدخلات التي هي في حقيقة الأمر ضرورية للنشاط الاقتصادي ككل.

على مدى الربع قرن المنصرم، دعمنا الدول الأعضاء خلال كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، ووجهنا القدر الأكبر من جهودنا إلى الدول النامية الأقل نموًا من بين هذه الدول؛ قدمنا التسهيلات اللازمة لنوعية الاستثمارات والمعاملات التجارية التي تخلق فرص عمل وتؤدي إلى النمو الاقتصادي الشامل؛ من ذلك قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات التسهيلات اللازمة للاستثمارات التي تدعم بدرجة أكبر القطاعات كثيفة العمالة في الدول الأعضاء مثل قطاع الزراعة وقطاع النسيج، وتوفير الإمكانيات التكنولوجية والتمكين من نقل المعرفة من أجل تحسين إنتاجية ومهارة الأيدي العاملة المحلية.

ومنذ نشأة "مؤسستنا"، أمّنا مشاريع وعمليات بالمليارات في معاملات التجارة والاستثمار التي تعود بأكبر المنافع الاقتصادية والاجتماعية على الدول الاقل نموًا من بين الدول الأعضاء.

إجمالي حجم الأعمال المؤمَّن عليها في القطاعات كثيفة العمالة منذ نشأة "المؤسسة" حسب بلد المشتري (دولار أمريكي)

تسميات الصف	مجموع الأعمال المؤمن
الجزائر	61,907,563
أستراليا	27,355,411
النمسا	1,536,703
البحرين	3,928,141
بنغلاديش	241,427,902
بلجيكا	33,591,851
البرازيل	7,641,793
بلغاريا	11,319,579
بوروندي	196,017
كندا	5,164,617
تشيلي	3,885,164
الصين	3,192,746
قبرص	798,474
جمهورية التشيك	24,781,032
الدنمارك	6,145,042
جيبوتي	-
مصر	236,460,393
استونيا	1,235,620
فنلندا	718,166
فرنسا	18,802,055
ألمانيا	61,230,972
اليونان	694,303
هونج كونج	31,990,993
اليونان	147,266
الهند	1,948,102
أندونيسيا	160,716,079
إيران	575,295
أيرلندا	3,581,492
إيطاليا	53,903,492
اليابان	327,358
الأردن	50,875,357
المملكة العربية السعودية	57,760,271
كوريا	266,558
الكويت	4,888,676
لبنان	11,711,500
ليتوانيا	37,197
ماليزيا	5,711,782
موريتانيا	49,200,152
موريشيوس	12,276,636
المكسيك	535,088
المغرب	693,498
نيوزيلندا	12,978,918
نيجيريا	9,500,000
النرويج	10,315,347
سلطنة عمان	1,281,909
باكستان	10,531,667
بيرو	181,287
بولندا	1,150,011
البرتغال	24,570,558
دولة قطر	1,583,401
روسيا	388,154
سان مارينو	76,982
سنغافورة	16,668,670
سلوفاكيا	20,000
جنوب أفريقيا	7,481,195
إسبانيا	13,332,640
سيريلانكا	0
سودان	1,084,994
السويد	39,820,328
سويسرا	84,298,454
سوريا	4,290,163
تايوان	45,078
تايلاند	2,375,128
غامبيا	2,339,500
هولندا	59,146,902

توغو	2,749,999
تونس	8,554,953
تركيا	274,091,373
الإمارات العربية المتحدة	80,141,312
المملكة المتحدة	297,818,717
الولايات المتحدة الامريكية	299,183,096
المبلغ الإجمالي	**2,465,161,074**

زيادة الصادرات من الملابس الجاهزة في بنجلادش:

يوظف قطاع صناعة الملابس في بنجلاديش 4 ملايين عامل، وإلى حدٍ بعيد، يمثل ذلك القطاع في بنجلاديش المصدر الأكبر لعائدات التصدير، حيث يدر ما يزيد على 80% من العائدات المذكورة. في عام 2016، دعمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات ذلك القطاع من خلال تأمين 135 مليون دولار، هي قيمة ائتمان صادر من البنوك البنجلاديشية لصالح استيراد آلات وماكينات صناعة النسيج، بما يؤدي إلى رفع كمية الصادرات وتحسين جودتها في قطاعٍ يؤدي دورًا حيويًا في توفير فرص العمل والحد من الفقر وبخاصةً بين النساء الريفيات اللاتي تشكلن الغالبية من القوى العاملة في القطاع المذكور.

135
مليون دولار أمريكي

تشجيع الاستثمار البيني بد يلا عن الستيراد داخل منظمة التعاون الإسلامي ، بين تركيا والجزائر

يمر قطاع الفولاذ/الصلب على المستوى المالي ببعض الضيق نتيجة الركود الاقتصادي وانخفاض أسعار السلع (وبخاصةً النفط) والأهم من هذا وذاك، تراجع الطلب على الفولاذ في الصين، بل إن تراجعه وهبوط أسعاره يظهر في الأساس وبالدرجة الأكبر في دول الأنظمة الاقتصادية المتقدمة، حيث إن الطلب على الفولاذ في الدول النامية لايزال آخذًا في النمو. انتهزت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات هذه الفرصة، وأصدرت وثيقة تأمين على استثمار في بالأسهم لشركة "توسيالي هولدينج" بتركيا في رأس مال مصنع الفولاذ التابع لمجموعتها في الجزائر، حيث بلغت قيمة الوثيقة المذكورة 450 مليون دولار ، ويبلغ عدد العاملين في ذلك المشروع حاليًا ما يزيد على 3000 عامل تم تشغيلهم بالتعاقد المباشر، وما يقرب من 10,000 عامل تم تشغيلهم بعقود محدودة. وإضافةً إلى ما حققه من خلق فرص عمل جديدة، ساعد المشروع أيضًا على تسهيل نقل الخبرات الصناعية بين اثنين من الدول الأعضاء.

على مدى العقدين ونصف المنصرمين، وفرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات تأمينًا لما يزيد على **2.5 مليار** دولار أمريكي في النشاط الإقتصادي من خلال القطاعات كثيفة العمالة مثل قطاعي **الزراعة والنسيج** في الدول الأعضاء. وكذلك ما يزيد على **6.5 مليار** دولار أمريكي في **مجالي التجارة والإستثمار** في الدول النامية الاقل نموًا بما يخلق فرص عمل ويؤدي إلى النمو في هذه الأسواق.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بُنى تحتية منيعة وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار

إن التصنيع والبنية التحتية والابتكارات هي محركات تدفع قدمًا بالنمو والتنمية في الدول الأعضاء ؛ حيث تعمل هذه المحركات على تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، من خلال نمو المشروعات المحلية والإنتاجية، بما يؤدي إلى تقدم القطاعات الحيوية في المنظومة الاقتصادية. أيضًا، تساعد هذه المحركات بصفة مباشرة أو غير مباشرة على تحقيق نطاق واسع ومتنوع من مردودات التنمية التي تشمل خلق فرص العمل، نمو الدخل، المساواة بين الجنسين، تيسير الوصول إلى السلع والخدمات اللازمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

مجمع دوالا جابوما الرياضي ، الكاميرون

مطار دكار الدولي (بليز دياغني) ، السنغال

إن الإرتقاء بمستوى الصناعة والبنية التحتية والابتكار، هو هدف أساسي تركز عليه أجندات التنمية المستدامة التي تضعهاالدول الأعضاء . وبالأخص الدول النامية منها.

وحيث إن الصناعة والبنية التحتية والابتكار هم محركات دافعة نحو التقدم، فلابد وأن تكون قطاعات مهمة بالنسبة لنا، بل إن ذلك الهدف من أهداف التنمية المستدامة هو محور رسالة المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات.

تعمل المؤسسة بقوة على زيادة نمو القطاعات الاستراتيجية في الدول الأعضاء ، وتدعم المشروعات والأعمال التجارية والمنتجين والمصدِّرين لأجل تحقيق تقدمهم وتطورهم. نحن نضمن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى موارد التمويل لما لهم من أهمية في تحقيق النمو الشامل ولسد ما ينقصهم من خدمات مالية. ومن خلال الحماية التي نوفرها للبنوك ضد المخاطر التجارية والسياسية، نفتح مجالاً متسعًا أمام المشروعات التجارية للحصول على التمويل اللازم لكي تنمو أعمالهم ويتمكنوا من دخول أسواق جديدة لتوسيع نشاطهم وإقامة علاقات تجارية بين الدول والمساهمة في تكامل سلسة القيمة المحلية ودمج الصناعات المتنافسة داخل الدول الأعضاء .

علاوة على ما سبق، فإننا من خلال تغطية المخاطر السياسية والتجارية المقترنة بالاستثمارات والصفقات العالمية الضخمة، ندعم مشروعات البنى التحتية التحويلية في الدول الأعضاء، بما يعود عليها بمنافع اقتصادية واجتماعية متنوعة وواسعة النطاق، تصب في صميم التنمية المستدامة متجسدةً في التمكين من الحصول على مصادر الطاقة والماء النظيف ووسائل المواصلات والتعليم والرعاية الصحية.

دعمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات منذ نشأتها **3.7 مليار** دولار أمريكي موظَّفةً في التجارة والإستثمار المرتبطين **بالبنية التحتية**.

إجمالي الأعمال المؤمَّن عليها منذ نشأتها في مجال البنى التحتية حسب بلد المشتري (دولار أمريكي)

تسميات الصف	مجموع الأعمال المؤمن
الجزائر	20,509,175
أستراليا	1,983,442
أذربيجان	7,238,130
البحرين	14,724,354
بنغلاديش	561,849
بلجيكا	1,092,333
بوركينا فاسو	9,318,000
الكاميرون	180,948,695
كندا	5,399,123
تشاد	9,194,081
الصين	2,914,420
ساحل العاج	241,993,099
جيبوتي	486,599,985
مصر	380,517,148
ألمانيا	2,919,188
غواتيمالا	7,616,400
هونج كونج	18,444,700
اليونان	769,507
الهند	26,941,997
أندونيسيا	255,527,152
إيران	7,139,249
أيرلندا	23,987
إيطاليا	7,216,723
اليابان	5,518,008
الأردن	10,495,390
كازاخستان	50,378,137
كينيا	1,284,767
المملكة العربية السعودية	303,247,363
كوريا	9,951,080
الكويت	8,156,465
لبنان	11,887,345
ليبيا	12,061,100
ليتوانيا	350,000
ماليزيا	16,530,116
مالي	7,243,575
موريتانيا	14,713,076
المغرب	32,023,656
النيجر	48,358,829
النرويج	664,239
سلطنة عمان	116,805,755
باكستان	193,880,421
بولندا	7,636,343
دولة قطر	6,213,765
رومانيا	1,253,890
السنغال	259,326,018
سنغافورة	5,820,213
سلوفينيا	1,217,535
جنوب أفريقيا	10,558,660
إسبانيا	80,117,955
سودان	58,685,874
السويد	135,213
سوريا	37,860,798
تايوان	2,577,213
تايلاند	7,685,724
غامبيا	12,000,000
هولندا	1,671,293
تونس	12,350,975
تركيا	508,299,922
أوغندا	1,220,497
الإمارات العربية المتحدة	184,606,494
المملكة المتحدة	2,107,563
الولايات المتحدة الامريكية	2,409,145
المبلغ الإجمالي	**3,736,897,152**

تحسين الوصول إلى طرق التجارة:

بموقعها الاستراتيجي على تقاطع البحر الأحمر وخليج عدن، تعمل جيبوتي كميناء هام للتزود بالوقود وشحن للبضائع التي تتردد على أعالي شرق إفريقيا , والشحن بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا. وتقديرا منها لأهميتها الاقتصادية تجاه تجارة الدولة وتنميتها، فقد استثمرت حكومة جيبوتي في تحديث قدرة مينائها. وكونها شريك في هذه الجهود، فقد قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات غطاءً تأمينيًّا بنحو 67 مليار دولار أمريكي في الاستثمار في شبكات نقل ميناء جيبوتي. وفي عام 2007، شاركت المؤسسة في تقديم غطاء تأمين ضد الخطر السياسي لمشروع محطة حاويات دوراله (DCT) في جيبوتي. وقد زاد المشروع قدرة ميناء جيبوتي ثلاثة أضعاف ليصبح ميناء نقل هام للمنطقة ومركز دولي للشحن والتزود بالوقود.

تحريك الناس والبضائع والإقتصاد:

قدمت مؤسسة تأمين الاستثمار وائتمان التصدير غطاء لمجموعة كبيرة من مشاريع بنية النقل التحتية عبر الدول الأعضاء. وبالتوازي مع أهداف البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق الدمج والتواصل , تعزز مساهمة المؤسسة في بناء محاور النقل والموانئ من قدرة الدول الأعضاء على تحريك الناس والبضائع وبالتالي من الارتباط بالتجارة الدولية. وهي أيضا تقلّص مدة السفر وتكاليف تشغيل المركبات بينما تزيد من تدفق الواردات والصادرات بين الدول الأعضاء والعالم. بل وأكثر من ذلك، فإن مساهمة المؤسسة في إنشاء الطرق والجسور زادت من الاتصال بين المراكز الحضرية والمناطق النائية، وفتحت أفقًا للتنمية التجارية خارج المراكز الرئيسية.

67
مليار دولار
أمريكي

مشروع توسيالي للحديد والصلب، الجزائر

IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

الشراكة والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص هي أمور أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي من صميم عملنا في المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات.

على مدار 25 عاما، قمنا ببناء عشرات الشراكات- مع أعضائنا ومع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف، ومع وكالات تنمية الصادرات وشركات إعادة التأمين والبنوك. في الواقع، المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات في صلب العلاقات والشبكات العالمية الأساسية لتنفيذ مهمتها وتحقيق حصائل التنمية المستدامة. وليس هناك أي صفقة تقوم بها المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات بمفردها.

وعلى وجه الخصوص، يشجع دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات مشاركة البنوك والمستثمرين والشركات ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية في الصفقات التي تشمل الأسواق الخطرة. وللضرورة وبسبب طبيعة التصميم، فإننا نعمل عن كثب مع شركاء نا تقاسم المعلومات والمخاطر من أجل تعبئة قدرة تأمين إضافية وتشجيع التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء.

أحد أهم أدوار المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات في هذا الخصوص هو تقوية أنظمة تمويل الصادرات في الدول الأعضاء وتقديم إعادة تأمين موافق لمبادئ الشريعة لوكالات ائتمان الصادرات الوطنية (ECAs). ونحن نتعاون أيضا مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية في الدول غير الأعضاء لتسهيل الاستثمارات الاستراتيجية لاقتصاديات أعضائنا.

وكجزء من مهمتنا لزيادة الوعي حول تأمين ائتمان الصادرات والخطر السياسي في الدول الأعضاء، فقد وسعنا أيضا شبكتنا وقاعدة شركائنا مع المؤسسات متعددة الأطراف، مثل المنظمة العربية لضمان الاستثمار و الصادرات (ضمان)، والتي أنشأنا معها "اتحاد أمان" لتوفير منتدى مهني لصالح مؤسسات تأمين وإعادة تأمين المخاطر

التجارية وغير التجارية. وبناء على مبادئ التضامن، ومن أجل مشاركة المعلومات وبناء القدرات ، يسعى المنتدى إلى بناء نظام تأمين تجارة واستثمار قوي وموثوق يساهم في الرفاهية والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

بل وأكثر من ذلك، فكونها عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDBG)، تسعى المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات لتحقيق التآزر بين المنظمات الشقيقة ، بحثا عن فرص تنفيذ خدمات تشاركية وتعاقدات مشتركة مع المؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC) بالخصوص، و المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، التي لها رسالة تكميلية لتشجيع تمويل التجارة في الدول الأعضاء. ومنذ تأسيس المؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة عام 2008، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات دعما تأمينيا يصل إلى أكثر من 400 مليون دولار لصفقات تمويل الواردات والصادرات في المؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة.

خلق تآزر مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

من بين العديد من شراكاتنا وتعاوننا مع المؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة، منذ إنشائها الذي مضى عليه عقد من الزمن كمنظمة شقيقة ضمن مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ، دعمنا مؤخرا إطلاقها لبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، والذي يسهّل الشراكات الاقتصادية والتجارة الإقليمية ثنائية الأطراف بين الدول الأعضاء العربية والأفريقية ويساعد في تقوية قدرات المؤسسات الوطنية من أجل التعاون المشترك في مبادرات التجارة والاستثمار وزيادة تدفق التجارة بين المنطقتين

تشجيع التعلّم والتبادل وبناء القدرات بين وكالات ائتمان الصادرات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

في 28 أكتوبر عام 2009، أطلقت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات'اتحاد أمان' بالتعاون مع "مؤسسة ضمان" بعد موافقتها على تأسيس منتدى مهني لشركات تأمين وإعادة تأمين المخاطر التجارية وغير التجارية في الدول الأعضاء. يهدف اتحاد أمان إلى تشجيع وتطوير صناعة تأمين المخاطر التجارية وغير التجارية في الدول الأعضاء وتقوية العلاقات المتبادلة بين الأعضاء. وهكذا، فإن نشاطاتها تتراوح بين التنمية وبناء القدرة لدى وكالات ائتمان الصادرات الوطنية، وتسهيل تبادل المعلومات ومشاركة المعرفة ودعم معلومات الائتمان ووكالات تحصيل الديون، وحتى تنفيذ الدراسات والأبحاث.

في مربع: طوال **25 عاماً**، قمنا ببناء **عشرات الشركات**- مع أعضائنا ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف، ومع وكالات تنمية الصادرات وشركات إعادة التأمين والبنوك.

خارطة العالم تشير إلى تعاون المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية وأرقام حول الأعمال المؤمنة (دولار أمريكي)

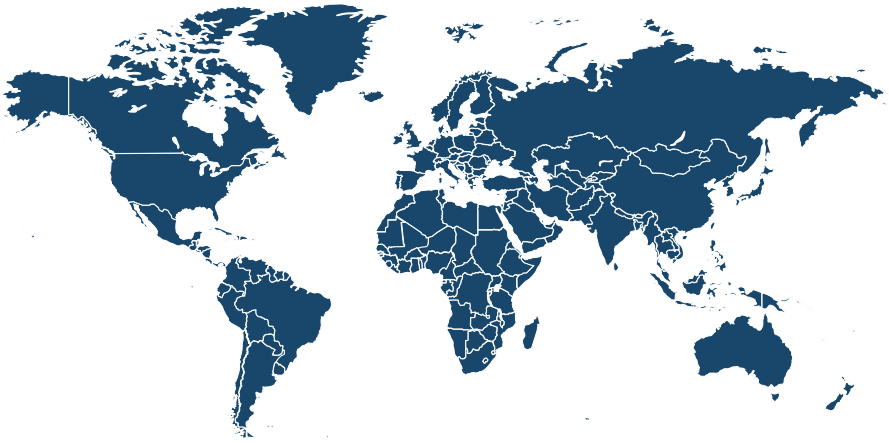

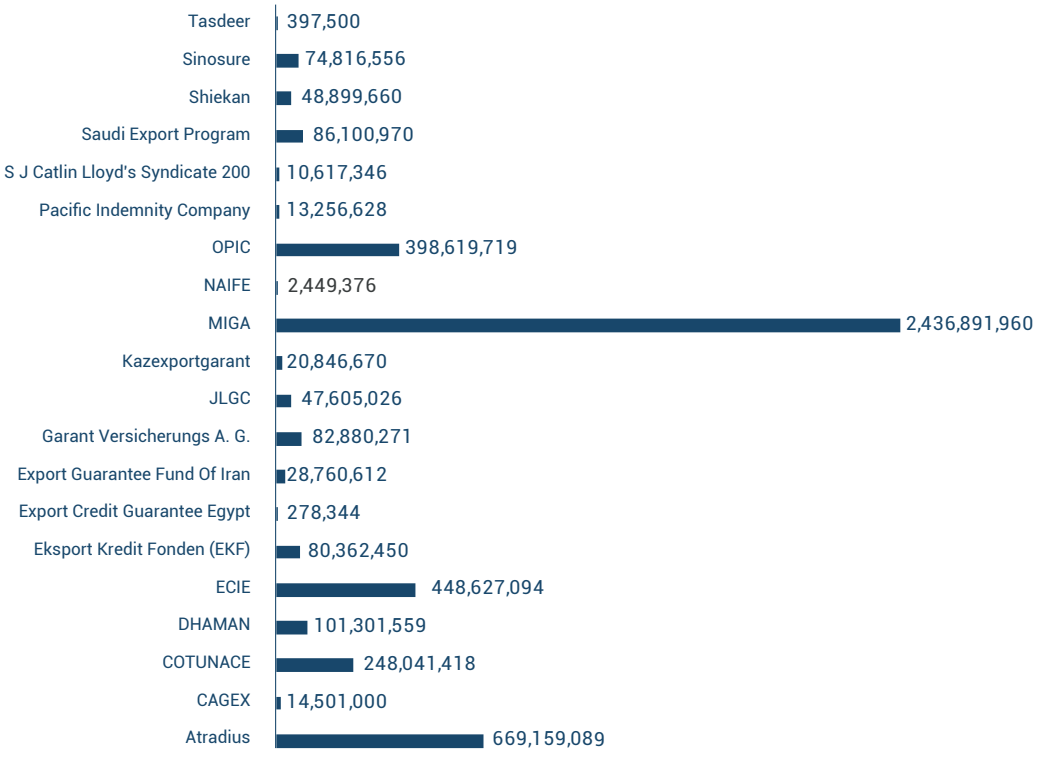

تحقيق الأهداف:
الدور الحيويّ للمالية الإسلامية

إلا أن مبلغ مساعدة التنمية الرسمي (ODA) هو فقط 143 مليار دولار أمريكي سنويا، ويبلغ التمويل الإجمالي لبنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) حوالي 127 مليار دولار أمريكي سنويا.

ولتقليص هذه الفجوة، يجب أن تؤتي العديد من المبادرات الطموحة والجديدة، مثل التي تحدثنا عنها في هذا التقرير بالتفصيل، ثمارها. في المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات، وكجزء من مجموعة بنك التنمية الإسلامي، نؤمن بوجود إمكانية كبيرة للمالية الإسلامية للمساعدة في سد فجوة التمويل هذه. وبما أن 23 بالمائة من سكان العالم يعتنقون الإسلام، فإن انتشار حلول المالية الإسلامية يمكن أن يكون لها الأثر الكبير على النظام العالمي.

وكونها شركة التأمين الوحيدة التي تقدم تأمين استثمار وصادرات متوافقا مع مبادئ الشريعة، فإن لها دورا رئيسيا لتقوم به. وكمثال على ذلك، أخذت المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات المبادرة لإطلاق منتج تأمين جديد، وهو "بوليصة تأمين الصكوك السيادية". يدعم تأمين الصكوك الدول الأعضاء للاستفادة من أسواق رأس المال الدولية وتعبئة الموارد من خلال تقديم غطاء تأمين للمستثمرين في الصكوك السيادية. ورغم أن سوق الصكوك لا يزال في مراحله التكوينية وهو جزء فقط من سوق الدخل الثابت العالمي، فقد تطور بسرعة كبيرة ويتميز بآفاق واسعة لتطور أكبر.

وبالتطلع نحو المستقبل، فإننا نثق بالمكانة الفريدة التي يحتلها البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات لتقديم آليات تمويل مبتكرة متوافقة مع مبادئ الشريعة كوسيلة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وفقط من خلال مواجهة الأسباب الجذرية للفقر وتعزيز المرونة الاقتصادية لدى الدول الأعضاء، فإننا نأمل بتأمين مستقبل أكثر ازدهارا.

من المقدر أن يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة 3-2 تريليون دولار أمريكي سنويا حتى عام 2030، من أصل الناتج المحلي الإجمالي الدولي البالغ حوالي 115 تريليون دولار أمريكي.

مقر المؤسسة
ص.ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
الهاتـف: 5666 644 12 (966 +)
الفاكس: 9755 637 12 (966 +)
البريد الإلكتروني: ICIEC-Communication@isdb.org
www.iciec.com

ISSN 1658-435X